

قال الشارح القطب

قدما المنطقين ذهبوا الى انعكاس الممكنين ممكنة عامة له واثبت بان الممكنة
 الخاصة اما تنعكس كقفسها واما تنعكس الى الممكنة العامة لكن لو تنعكس كقفسها فتعكس الى الممكنة العامة واثبتا المقدم الرافض
 بان الممكنة العامة احد جزئها سلبية ممكنة وهي لو تنعكس فالممكنة الخاصة لا تنعكس كقفسها واذ لم تنعكس كقفسها فانعكاسها
 عندهم ليس باعتبار جزئية الوجودي وهو الممكنة العامة فانعكاس الممكنة الخاصة ليس باعتبار الممكنة العامة وما كان انعكاسها
 فتعكس الى الممكنة العامة فالممكنة الخاصة تنعكس الى الممكنة العامة ونقض بان هذا الدليل جار في الخاصين مع تحفظ حكم
 المدعي وكل دليل شانه كذلك فهو بطلان واثبت الجريان بان الخاصين احد جزئها سلبية واثبت تحفظ بانها تنعكس في حينه مطلقا
 واثبت بدليل اخر بان في الممكنة الخاصة الموجبة يجوز ان يكون وصف الموضوع ضروريا وما لا يصدق في الاصل في العكس سلب ضرورة
 الايجاب في الممكنة الخاصة يجوز ان لا يصدق في العكس سلب ضرورة الايجاب وما لا يصدق في الاصل في العكس سلب ضرورة
 في الممكنة الخاصة يجوز ان لا يكون عكسا كقفسها في السالبة ومنع الكبرى بانه لا يتم عدم صدقه كيف يصدق سلب ضرورة
 السلب واثبت بان سلب ضرورة الايجاب ليس لوزم لوصف الموضوع فهو تنعكس سلب ضرورة السلب لانه فتعكس وما لا يكون
 لازما ليس ما يكون لازما فسلب ضرورة الايجاب ليس سلب ضرورة السلب ونقض بان حكم القدماء بانعكاس الممكنين حكم بانعكاس
 اعم الجهات والحكم بانعكاس لا يتم يستدعي حكمهم بانعكاس كل الجهات فتح القدماء بانعكاس الممكنين ممكنة عامة يستدعي حكمهم بانعكاس
 كل ما هو احض منها فيلزم ان يكون لكل جهة عكسا وهو بطلان ومنع الصغرى بان القوم يحكموا بانعكاس السالبة الممكنة الخاصة كقفسها
 اذ يصدق في بعض الانسان ليس بجأت بالامكان الخاص ولا يصدق في بعض الكائنات ليس بانسان لصدق كل كائنات انسان ولو سلم حكمهم بانعكاس
 بانعكاس الموجبة فلزم ما لزم ولو سلم لكن لما ثبت بالبرهان عدم انعكاس الممكنة الخاصة السالبة وهي احضر الممكنة العامة الموجبة
 فيلزم عدم انعكاس الممكنة العامة الموجبة لان عدم انعكاس الاحضر يستدعي عدم الوجود مع انهم حكموا بانعكاسها فتحكمهم متناقضان
 وقائما السالبة الوقتية احضر السالبة الممكنة الخاصة والسالبة والموجبة لا فرق بينهما في الممكنة الخاصة الا في اللفظ
 فالسالبة الوقتية احضر منها وعدم انعكاس الاحضر يستدعي عدم انعكاس الاعم وهو الممكنة الخاصة وهي احضر الممكنة العامة
 فعدم انعكاس السالبة الوقتية يستدعي عدم انعكاس الممكنين موجبة وسالبة عامة وخاصة فلو وجبه توقف المص في انعكاس
 الموجبة الممكنة الخاصة بل انه ان يحكم بعدم انعكاسها ايضا ومنع بان اللزم عدم انعكاس الموجبة الممكنة باعتبار ان السلب
 والقدماء انما ذهبوا الى انعكاسها باعتبار الجزئية الشئ وليذا توقف المص في هذا نقض بانه لا وجه لما ذهب اليه القدماء ومنع
 بان بين الوجه وبين البطولان بان مرادهم لو كان للممكنة الموجبة عكسا كان لوزم اكل ما هو احضر منها ولا يتم ان مرادهم
 لو كان لها عكسا كان عكسا اكل ما هو احضر منها اذ لا بد لعكس الموافقة في الكيف ففرق بين كون الشئ عكسا وبين كونه
 لازما اذ كل عكس لازم وليس كل لازم عكسا **قال** فبعض **بج** بالامكان نقض بانه يصدق بعض **بج** بالفعل وهو احضر
 في الممكنة فيصدق الاحضر في الممكنة ويكون العكس ممكنة يتوقف على ان لا يصدق على العكس احضر من بعض **بج** لا يكون عكسا
 للممكنة واثبت الصغرى بانه لما كان الكبرى تصادف ذات الموضوع بال عنوان بالفعل كان الكبرى فعليه ولما كان الكبرى فعليه
 كان النتيجة فعليه فلما كان الكبرى تصادف كانت النتيجة فعليه وهي بعض **بج** ومنع حكم القدماء في الصغرى انما يصح على مذهب
 الشيخ واما على مذهب الفارابي في الامكان **قال** اما الاولان فلتوقفهما على نتائج الصغرى الممكنة في الشكل الاول في نقض بان
 عدم تمامية ادلتهم موقوف على نتائجها في الشكل الثالث وما هو موقوف في الاظهر مجرد توقفها على نتائج الصغرى الممكنة
 في الشكل الاول وما لا يظهر فافتصا والمص على الشكل الاول قاصر في ان عدم تمامية ادلتهم قاصر ومنع الصغرى كيف
 يمكن اثبات بعض **بج** بالامكان بالشرط بان يقال اذا كان وصفان على ذات واحدة يكون كل منهما تابعا في وقت
 الاخر ولو بالامكان ونقض بان الصغرى الممكنة لا يتبع مطلقا وما هو كذلك فقيدها بالضرورة مستدركا لكن المقدم هو
 والثاني مثله ومنع جواز كون القيد وقوعيا لاحترازيا ونقض بان كل منهما بين البطولان وما هو بين البطولان فالصغرى